إطار يعمل على ضبط عمليات الأخذ والرد، عن طريق تعويض ـ مثلاً ـ يدفعه الّذين يستفيدون منه إلى الّذين يسيرون..، وهكذا أخذ الناس يردون النحاس عوض الذهب، والقزدير عوض الفضة، فاندرست تلك المبالغ وضاع الطالب والمطلوب (1).

ـ ـ ـ

وبعد، فلقد رأينا كيف أن تاريخ السوق ظل في الفكر الإسلامي مرتبطاً بالوظيفة الدينية التي نطلق عليها اسم "المحتسب" فهو الذي يعطي رأيه في تخطيطه، وهو الذي يشرف على خططه، يعمل باستمرار على تطوير حركته وتنمية اقتصاده، الأمر الذي يفسره لنا: أن الدول الإسلاميّة ظلت مقتنعة بجدوى المحتسب، غير مستغنية عنه، سواء في المشرق أو في المغرب.
وهكذا كنا نقف بين الفينة والأخرى على نصوص تتعلق بتسمية المحتسب كمشرف على شؤون السوق. في العهد الأول للصفويين كانت المدن تتوفر كلها على المحتسب، فكان يوجد في كلّ مدينة محتسب خاص بها، تحدد لـه المجالات التي يهتم بها وعلى رأسها السوق.
وفي أحد القرارات التي صدرت بتسمية محتسب مدينة تبريز بتأريخ (1072 هـ = 1612 م) لا حظنا: أن المشرفين على الحكم في البلاد يضيفون إلى المهمات الموكولة للمحتسب في السوق مهمة جمع "الخمس" و"الزكاة"(2) من التجار، علاوة على السهر على مرافق السوق.
وعلى نحو هذا تقريباً كانت الأحوال في المغرب الإسلامي..، وهكذا توفرنا على عدد من المظاهر والمراسيم التي تعين هذا المحتسب أو ذاك على ما سلفت الإشارة إليه.

---

1 ـ الكتاني في "التراتيب الإدارية" 1: 409، طبع عام 1346 هـ = 1927 م، ص 28 الرباط، وروجي لوتورنو في "فاس قبل الحماية"، الفصل الرابع: التجارة، تعريب: محمّد حجي، ومحمد الأخضر، دار: المغرب الإسلامي، بيروت سنة 1456 هـ = 1986 م.
2 ـ راج المكاسب للشيخ الأنصاري: بحث الخمس والزكاة، وبلغة الفقيه للسيد بحر العلوم: بحث الخمس والزكاة. والمقنعة والسرائر.